موجز تقرير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن توثيق الانتهاكات الناجمة عن العدوان الإيراني الآثم على مملكة البحرين وآثارها على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

المستشار محمد جمعه فزيع
رئيس لجنة الحقوق والحريات العامة
عضو مجلس المفوضين
بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين

21 يوليو 2026

السيدات والسادة الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تدشن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اليوم تقريرها بشأن توثيق الانتهاكات الناجمة عن العدوان الإيراني الآثم على مملكة البحرين وآثاره على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والذي أُعد انطلاقًا من مسؤوليتها الوطنية واختصاصاتها القانونية في رصد الانتهاكات وتوثيقها وتحليل آثارها الإنسانية والقانونية، وفقًا للمعايير الدولية ذات الصلة.

ويكتسب هذا التقرير أهمية خاصة لكونه يوثق مرحلة استثنائية شهدتها المملكة، ويقدم توثيقًا وتحليلًا حقوقيًا وقانونيًا للآثار المترتبة على تلك الاعتداءات، بما يسهم في حفظ الذاكرة الوطنية، وتعزيز المساءلة، وترسيخ احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان، حيث يمثل هذا العمل ثمرة جهد مؤسسي متواصل امتد على مدى عدة أشهر، شارك فيه أعضاء مجلس المفوضين والأمانة العامة للمؤسسة.

الحضور الكريم،

اشتمل التقرير على اثني عشر محورًا رئيسيًا مثّلت الإطار المنهجي والحقوقي الذي استندت إليه أعمال الرصد والتوثيق والتحليل. ، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

الخط الساخن: 8000 11 44
الهاتف: +973 17 111 666
الفاكس: +973 17 111 600
info@nihr.org.bh
صندوق البريد 10808 - المنامة
مملكة البحرين
www.nihr.org.bh

أولًا: ولاية المؤسسة والأساس القانوني للتقرير

استند إعداد هذا التقرير إلى الولاية القانونية الممنوحة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب قانون إنشائها ومبادئ باريس المنظمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تخولها رصد أوضاع حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات وإعداد التقارير والتوصيات بشأنها. ومن هذا المنطلق تم تشكيل لجنة متخصصة لتوثيق الانتهاكات والآثار الناجمة عن الاعتداءات الإيرانية، بما يضمن توحيد الجهود وتكاملها في جمع المعلومات وتحليلها وتقييم آثارها على حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ثانيًا: النطاق الحقوقي للتقرير

غطى التقرير الفترة الممتدة من 28 فبراير حتى 11 يونيو 2026، وشمل جميع مناطق مملكة البحرين وما تعرضت له من آثار مباشرة وغير مباشرة. كما شمل مختلف الفئات المتضررة، وفي مقدمتها المدنيون والنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والعاملون في القطاعات الحيوية والخدمات الأساسية. ولم يقتصر الرصد على الأضرار المادية التي طالت الأعيان المدنية فحسب، بل امتد ليشمل الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية المترتبة على الاعتداءات.

ثالثًا: الأسس والمبادئ التوجيهية

اعتمد التقرير على مجموعة من المبادئ المهنية والحقوقية، أهمها الدقة والموضوعية والاستقلالية والشفافية وعدم التمييز، إلى جانب حماية خصوصية الضحايا والشهود. كما تبنى مقاربة حقوقية تركز على الإنسان وكرامته، وتولي اهتمامًا خاصًا بالفئات الأكثر هشاشة وتأثرًا، بما يضمن تقديم صورة متوازنة وموثوقة عن الاعتداءات والآثار المترتبة عليها، وكانت المنهجية على النحو الآتي: الرصد، التوثيق، التوصيف، النتائج، والتوصيات.

رابعًا: التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني

إيمانًا بأهمية الشراكة الوطنية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، عقدت المؤسسة اجتماعًا تنسيقيًا مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني للاستفادة من مرئياتها ومشاهداتها الميدانية، وتبادل المعلومات المتعلقة بالرصد والتوثيق.

الخط الساخن: 8000 11 44
الهاتف: 666 111 17 973+
الفاكس: 600 111 17 973+
info@nihr.org.bh
صندوق البريد 10808 - المنامة
مملكة البحرين
www.nihr.org.bh

خامسًا: الإطار القانوني والحقوقي

استند التقرير إلى منظومة متكاملة من القواعد القانونية الدولية والوطنية، شملت أحكام ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وقواعد مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا، إضافة إلى التشريعات الوطنية ذات الصلة بحماية الحقوق والحريات الأساسية. وقد وفّر هذا الإطار المرجعية القانونية اللازمة لتقييم الوقائع وتحليلها وتحديد الالتزامات المترتبة عليها.

سادسًا: مصادر المعلومات

اعتمد التقرير على مصادر متعددة ومتنوعة، شملت البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية المختصة، والوثائق والقرارات الدولية والإقليمية، والتغطيات الإعلامية الرسمية الموثوقة، فضلًا عن المعلومات الميدانية التي جمعتها المؤسسة من خلال الزيارات والمقابلات المباشرة. وقد أسهم تنوع هذه المصادر في بناء قاعدة معلومات واسعة ومتكاملة دعمت نتائج التقرير واستنتاجاته.

سابعًا: التحقق ومعايير الإثبات والمصداقية

أولت المؤسسة أهمية خاصة للتحقق من المعلومات قبل اعتمادها، من خلال مقارنتها بمصادر متعددة ومستقلة وتحليل مدى اتساقها مع الوقائع والأدلة المتاحة. كما جرى تقييم موثوقية المصادر ودرجة دقتها، والتمييز بين المعلومات المؤكدة وغير المؤكدة، بما يضمن أن تكون النتائج والاستنتاجات الواردة في التقرير قائمة على أسس مهنية راسخة ومتوافقة مع المعايير الدولية المعتمدة.

ثامنًا: التزامات الدول المعتدى عليها والدول المعتدية

استعرض التقرير الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على أطراف النزاع، سواء فيما يتعلق بحماية المدنيين والأعيان المدنية أو ضمان استمرارية الخدمات الأساسية. كما بيّن المبادئ الأساسية التي تحكم سلوك الدول أثناء النزاعات المسلحة، وفي مقدمتها مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط، وأوضح ما يترتب على الإخلال بهذه الالتزامات من مسؤولية قانونية دولية.

الخط الساخن: 8000 11 44
الهاتف: 666 111 17 973+
الفاكس: 600 111 17 973+
info@nihr.org.bh
صندوق البريد 10808 - المنامة
مملكة البحرين
www.nihr.org.bh

تاسعًا: تأثير الاعتداءات الإيرانية على حقوق الإنسان والحريات الأساسية

يمثل هذا المحور جوهر التقرير، حيث تناول بالتفصيل آثار الاعتداءات على طيف واسع من الحقوق والحريات الأساسية، استنادًا إلى أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وشمل التقييم الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة على الحقوق الأساسية وفي مقدمتها الحق في الحياة، والصحة، والتعليم، والعمل، والتنقل، والسكن، والبيئة السليمة، والحقوق الرقمية والثقافية. كما رصد التقرير الانعكاسات النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي طالت الأفراد والأسر والمجتمع، مع التركيز بصورة خاصة على أوضاع الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

وهدف هذا المحور إلى بيان طبيعة الآثار والانتهاكات المرتبطة بهذه الاعتداءات، واستعراض الجهود الوطنية المبذولة للتخفيف من آثارها وحماية حقوق الإنسان.

عاشرًا: الزيارات والمقابلات الميدانية

حرصت المؤسسة على أن يكون عملها قائمًا على المشاهدة المباشرة والاستماع إلى المتضررين. ولذلك نفذت زيارات ميدانية إلى عدد من المواقع المتضررة والمستشفيات ومراكز الإيواء، والتقت بالمصابين وذويهم والأسر المتضررة وأصحاب الأنشطة التجارية والمشروعات الصغيرة. وقد أتاحت هذه الزيارات توثيقًا مباشرًا للاعتداءات ، وأسهمت في بناء فهم أكثر عمقًا للآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للاعتداءات.

أحد عشر: التعويضات وجبر الضرر

أكد التقرير أن العدالة لا تكتمل بمجرد توثيق الانتهاكات، بل تتطلب إنصاف الضحايا وجبر الضرر الذي لحق بهم. ولهذا استعرض الأطر القانونية الدولية المتعلقة بالتعويض وإعادة التأهيل وإعادة الحال إلى ما كان عليه وضمان عدم التكرار، كما تناول الآليات المتاحة على المستويين الوطني والدولي للمطالبة بالتعويضات ومساءلة الدولة المعتدية عن الأضرار البشرية والمادية والبيئية التي ترتبت على اعتداءاتها.

وقد اشتمل التقرير على عدد من التوصيات، حيث سيقوم سعادة نائب رئيس المؤسسة بتقديم موجز عنها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الخط الساخن: 8000 11 44
الهاتف: 666 111 17 973+
الفاكس: 600 111 17 973+
info@nihr.org.bh
صندوق البريد 10808 - المنامة
مملكة البحرين
www.nihr.org.bh